رأى في تنقيح الأحاديث

للأســـتاذ محمود أبو رية

استبشرنا خيراً حينما أهاب بالعلماء الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت ليدعوهم إلى العناية بكتابهم فيعملوا على تخليص تفسيره مما شابه من الاسرائيليات التي شوهت جماله وأذهبت نوره، وقلنا لعل هذا العمل الطيب يكون مقدمة لأن يجعل شيوخ الأزهر هذا الكتاب الكريم إمامهم في أخذ العقائد والعبادات والأحكام منه ويسيروا بنوره في هذه الحياة حتى يكونوا هداة بحق، ومن ثم يتبين لأهل الأرض جميعاً أن هذا الدين خير الأديان وأنه صالح لكل زمان ومكان. ومنذ أيام كنت أتحدث مع الأستاذ الكبير صاحب الرسالة في هذا الأمر الذي دعا إليه الأستاذ شلتوت وكان مما قلته له، أن تخليص تفسير القرآن من الإسرائيليات يجب أن يسبقه أو يكون معه تطهير الأحاديث التي هي (السنن القولية) مما انبث فيها من الموضوعات، إذ ما أصيب الإسلام بشيء أشد وأنكى مما أصيب به في ناحية هذه الأحاديث الموضوعة. وما كانت الاسرائيليات التي تدسست إلى التفسير إلا جزءا منها؛ ذلك بأن أعداء الإسلام وأصحاب الأهواء لما رأوا أنه لا يمكنهم أن يضربوا المسلمين من قبل كتابهم لأنه جاءهم من طريق التواتر، ونسخه منتشرة بين أرجاء الأرض، وكثير من المسلمين يحفظونه عن ظهور قلوبهم فلا يستطيعون بذلك أن يزيدوا فيه حرفاً أو يبدلوا منه كلمة، عمدوا إلى الحديث عن الرسول صلوات الله عليه فلعبت فيه أيديهم ونالوا به مآربهم، وغر المسلمين الأولين أن أولئك الذين يبطنون الكفر والحقد يرتدون لباس الإسلام ويعملون بأحكامه، فقبلوا منهم ما رووا وصدقوهم فيما حدثوا. وناهيك بما فعل كعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهما. ولقد كان للمسلمين مما وضعه أولئك الأعداء في الأحاديث مشكلات كثيرة في الدين والحس والعلم لم نخلص منها حتى اليوم. فإذا أردنا الإصلاح حقاً كان علينا أن نبدأ بالحديث فننخل كتبه ولا نُبقي فيها غير الصحيح مما يخالف متواتر النقل وصريح العقل وما أثبته العلم وما شهد به الحس؛ وإننا إن نفعل ذلك لا نكون قد خرجنا عن قواعد رجال الحديث أنفسهم فقد قالوا (١): إن من جملة دلائل الوضع أن يكون مخالفاً للعقل بحيث لا يقبل التأويل، ويلتحق به ما يدفعه الحس والمشاهدة أو يكون منافياً لدلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي

وقالوا: ليس كل ما صح سنده يكون متنه صحيحاً، ولا كل ما لم يصح سنده يكون متنه غير صحيح

وكذلك قالوا (٢): «ولا يلزم في إجماع الأمة على العمل بما فيهما «البخاري ومسلم» إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم»؛ ومتى تم لنا ذلك واستقام كان تخليص التفسير في الإسرائيليات وغيرها سهلاً يسيراً؛ أما إذا وقف بنا الأمر عند تفسير كتاب الله تعالى، وتركنا كتب السنة تحمل ما تحمل، فإن عملنا يكون ناقصاً، ويظل المسلمون على ما هم فيه من الاختلاف بين الفرق والتعصب بين المذاهب، ذلك بأن الأحاديث — كما لا يخفى — هي مرجع كل الطوائف ومأخذ كل المذاهب.

هذا ما حدثت به الأستاذ الزيات، فكان من جوابه أن جماعة كبار العلماء قد تداركت هذا الأمر، وإنك ستجد ما قرروه في العدد القادم من «الرسالة». ولما طلع علينا هذا العدد ٤٤٦ وقرأت فيه قرار الجماعة، عجبت من أنهم لم يلتفتوا إلى أمر السنة إلا لرغبة أتتهم من غيرهم، كأن هذا الأمر العظيم ليس له خطر عندهم. على أني رأيت أن أعلق بكلمة صغيرة على قرار الجماعة في أمر السنة ووضع كتاب فيها، وأرجو أن تنال هذه الكلمة منهم الرضا والقبول

تقول الجماعة: إنها ستضع مؤلفاً يجمع الأحاديث التي (تصلح للاحتجاج والتي لا تصلح مع بيان درجاتها)، وكلمة (تصلح

(١) ص ٨٣ من شرح ألفية السيوطي للمحدث الفقيه الشيخ أحمد شاكر

(٢) ص ١٢٦ من كتاب توجيه النظر للعلامة طاهر الجزائري

للاحتجاج) مطلقة المعنى ، فكما تصلح الحجة القوية للاحتجاج ، فإن الحجة الضعيفة تصلح كذلك !

فإذا أخذنا بهذه القاعدة ، ظل باب الضعيف مفتوحاً للاحتجاج به ، ورجعنا إلى قول بعض الأئمة ، فى أن الضعيف يقوى بتعدد طرقه ، وكأننا لم نضع شيئاً . ونحن بما نرجو فى تنقيح السنة ، إنما نريد إخراج كل ضعيف مهما تعددت طرقه ، لأن الضعيف ضعيف ولو تعددت أسانيده ، وإذا كانوا قد قالوا فى الصحيح : إنه يعطى الظن فتُرى ما ذا يعطى الضعيف ؟ !

على أن هـذا الإطلاق يجعل المسلم فى حيرة من أمره ، إذ لا يعرف ما هى الأحاديث التى يحتج بها فى أصول الدين ، ولا ما هى التى يحتج بها فى فروعه . فالواجب أن يكون وضع كتاب السنة على غير هذه الطريقة . وإنى أعرف هنا طريقة فى تنقيح كتب الأحاديث ، وهى لإمام السنة فى هذا العصر المرحوم السيد محمد رشيد رضا ، وقد كان هو يريد أن يعمل بها ، ولكن المنيَّة حالت بينه وبين ما كان يريد .

ذلك أنى كنت حدثته قبل موته بنحو عامين فى أن يحدد السنة بتنقيح كتبها ؛ فكان جوابه لى رحمه الله أنه لم يأسف على شىء فاته فى الحياة أسفه لعدم قيامه بهذا الواجب ، وتمنى لو أطال الله عمره لينهض به . وبعد شهور كتبت إليه أذكره بهذا العمل وأسأله عن الطريقة التى تنفع فى هذا التنقيح إذا تهيأت أسبابه . فكتب إلىّ رضى الله عنه جواباً كأنه كان يخاطب به كل من يريد أن يعالج هذا العمل ، وإننا ننقلها إليهم ونرجو أن ينتفعوا بها فى عملهم ، قال[1] :

« ... إن على المسلمين أن ينقحوا كتب السنة ويبينوا للناس صفوة السنة التى بين بها الرسول صلى الله عليه وسلم كتاب الله وأمر أصحابه بتبليغها للناس ، ففعل خلفاؤه وسائر علمائهم ذلك وقاموا به خير قيام على حين لم يكن معهم كتاب مخطوط غير كتاب الله ، ويبينوا لهم ماهو قطعى الدلالة والرواية لا عذر لأحد فى جهله ولا فى تركه ، وما هو موكول إلى اجتهاد الأفراد ، وما هو خاص باجتهاد الأئمة (الخلفاء والأمراء والقضاة ا . خ » .

هذه هى الطريقة الحكيمة التى أرشد إليها هذا الإمام الكبير وهى جديرة بأن تنال مكاناً محترماً بين جماعة كبار العصر . فإن لم يأخذوا بها فلا أقل من أن يسترشدوا بما جاء فيها

هذا ما رأينا أن نعلق به على قرار جماعة كبار العصر . ونرجو لكى يخرج هـذا العمل الجليل كاملاً أن تولاه أخصاء من كبار المحدثين الفقهاء ، أمثال المحدث الفقيه الشيخ أحمد شاكر

وإن أمل المسلمين جميعاً لكبير فى أن الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر سيمد جماعة كبار العلماء بروح منه حتى تنهض بقوة لأداء ما قررته من تفسير كتاب الله تفسيراً صحيحاً وتنقيح سنة الرسول صلوات الله عليه ؛ لأن هذا العمل ولا ريب هو أجل عمل تقوم به هذه الجماعة فى هذا العصر لتنفع المسلمين بين مشارق الأرض ومغاربها فى دينهم ودنياهم

(المنصورة) محمود أبو ريه

(١) من كتاب للسيد رحمه الله مؤرخ ٤ شوال سنة ١٣٥٢ — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٤

جداول السنوات الهجرية والميلادية

يحتاج الباحثون فى التاريخ الإسلامى فى كل وقت إلى مقارنة السنوات الهجرية بالميلادية وقد عنى المؤرخون الأوربيون بدراسة هذا الموضوع لما له من الأثر البالغ فى تسهيل عملية الدرس وكتاب اللفتانت كولونيل سير دلسيلى هايج هو عمدة المؤرخين فى هذا الصدد وقد عنى بنقله إلى اللغة العربية فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد العزيز مصطفى المراغى المتخرج فى جامعات لندن وأستاذ التاريخ الإسلامي بكلية أصول الدين فسد بذلك نقصاً كبيراً فى ناحية البحث التاريخى . والتزم توزيعه عبد الرحمن بيومي الملاحظ بكلية الشريعة وهو يطلب منه وثمنه خمسة قروش ما